

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية

- دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس -

د. كروش نورالدين
جامعة يحيى فارس بالمدينة، الجزائر

ملخص:

تسعى مختلف دول العالم جاهدة إلى تحقيق التطور والانتعاش الاقتصادي، وانتهجت في سبيل ذلك مختلف الطرق والاليات، والتي من أحدثها تبني سياسة اقتصادية قائمة على تشجيع وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لما لها من أهمية بالغة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للدول. وهو ما سارت على نهجه كل من الجزائر وتونس، من خلال توفير البيئة المناسبة لإطلاق هذه المؤسسات وتطورها، إلا أن عدد هذه المؤسسات يبقى محدودا مقارنة مع الدول الأخرى، ما يقلل من أهميتها في خلق الثروة وتحقيق النمو الاقتصادي والتقليل من نسب البطالة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنمية الاقتصادية، البطالة، الجزائر، تونس.

المقدمة

به في امتصاص اليد العاملة، خلق القيمة المضافة وتحقيق النمو الاقتصادي.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحديد المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عرض الإحصائيات المتعلقة بتطور هذا القطاع، وكذا مساهمتها في التنمية الاقتصادية بالجزائر، مع إجراء دراسة مقارنة مع كل من تونس والمغرب.

ومن خلال ما سبق، يمكن طرح السؤال الرئيسي لهذه الورقة البحثية كالاتي: ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر مقارنة مع تونس والمغرب؟

وللاجابة عن السؤال السابق، سيتم تجزئة البحث إلى العناصر الآتية:

أولاً: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

ثانياً: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، تونس والمغرب؛

ثالثاً: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية.

أولاً: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سيتم من خلال هذه النقطة عرض المفاهيم النظرية المتعلقة بكل من تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أهميتها

تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور رائد في الاقتصاديات الحديثة والمعاصرة لكل دول العالم، وباختلاف التطور الاقتصادي لكل بلد، وهذا من خلال الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي تمارسه بمساهمتها الكبيرة في الناتج الكلي للدولة، وفي خلق مناصب شغل جديدة والتقليل من حدة البطالة -على سبيل المثال تمثل المؤسسات التي توظف أقل من 50 عاملا في فرنسا ما نسبته 98,8% من إجمالي المؤسسات وتوظف ما يزيد عن 50% من العمال⁽¹⁾، بالإضافة إلى اعتبارها كأحد أهم مصادر الإبداع التكنولوجي والريادة في مجال الأعمال⁽²⁾.

ومن هذا المنطلق، زاد اهتمام الدول بها، وسعت لتوفير البيئة المناسبة لنموها وتوسعها، رغبة منها لتنوع اقتصادياتها، والرقى بها إلى مصاف الدول المتطورة، وهذا من خلال استحداث هيئات ومنظمات خاصة بها، مهمتها تذليل الصعوبات التي تعترض طريقها، وإيجاد السبل الفعالة لاندماجها وضمان ديمومة نشاطها. وهو نفس النهج الذي اتبعته الجزائر، فقد قامت باستحداث عدة هيئات لضمان إعطاء الدفعة التي يحتاجها هذا القطاع الحساس، من أجل أن يؤدي الدور المنوط

المؤسسات يؤدي ذلك إلى ظهور عدة مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

1-3- عوامل سياسية

تتمثل هذه العوامل في مدى اهتمام الدولة ومؤسساتها بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومحاولة تقديم المساعدات له وتذليل الصعوبات التي تعترض طريقه من أجل توجيهه وترقيته ودعمه، وعلى ضوء العامل السياسي يمكن تحديد التعريف وتبيان حدوده والتمييز بين مختلف أنواع المؤسسات حسب رؤية واضعي السياسات والاستراتيجيات التنموية والمهتمين بشؤون هذا القطاع.⁽³⁾

2- معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

صفة عامة، لا يوجد تعريف واحد وموحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن لكل دولة أو منظمة دولية مجموعة من المعايير التي تم تبنيها بغية إعطاء مفهوم واضح ومعين لهذا النوع من المؤسسات، ويمكن حصر هذه المعايير أساسا في نوعين هما:⁽⁴⁾

1-1- المعايير الكمية

تعد من بين أهم المعايير شيوعا واستخداما في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل مختلف الدول المتقدمة والسائرة في طريق النمو وكذا أهم المنظمات العالمية ذات الاختصاص. ومن بين أهم هذه المعايير ما يلي: معيار عدد العمال، معيار رأس المال ومعيار حجم المبيعات.

تختلف قيمة كل معيار من هذه المعايير على اختلاف الجهة التي تستعمله، إذ أن كل دولة أو منظمة تعتمد التعريف الذي يتماشى ووضعتها الاقتصادية، ومستوى تطورها الفني والتكنولوجي.⁽⁵⁾

في بعض الدول، ومن أجل ضمان تحديد دقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتم اللجوء إلى مزيج من هذه المعايير، ومن بين ذلك الاعتماد على كل من حجم العمال الموظف في المؤسسة إضافة إلى حجم رأس المال المستثمر. كما أنه يمكن اللجوء إلى معيار معامل رأس المال (حجم رأس مال المؤسسة/ عدد العمال) الذي يمثل حجم رأس المال اللازم لتوظيف عامل واحد.⁽⁶⁾

ودورها في الاقتصاديات الحديثة من حيث مساهمتها على مستوى الناتج الكلي للدولة، القيمة المضافة وفي قطاع التشغيل. إضافة إلى تقديم التعريف المعتمد في الجزائر لهذا النوع من المؤسسات.

1- صعوبات تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من خلال استقراء مختلف الدراسات النظرية والتطبيقية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يلاحظ عدم الاتفاق على تعريف موحد لهذه المؤسسات، نتيجة اختلاف النظرة التي يتبناها كل شخص أو دولة أو منظمة دولية لهذه المؤسسات، وكذا اختلاف درجات التطور الاقتصادي والتكنولوجي.

وعليه، يمكن إرجاع الصعوبات التي تواجه الأطراف والجهات المهتمة بالبحث في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في وضع تعريف موحد لها إلى العوامل الرئيسية الثلاث الآتية:

1-1- عوامل اقتصادية

تتمثل العوامل الاقتصادية التي تحول دون وجود تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اختلاف مستويات النمو والتطور الاقتصادي والتكنولوجي من دولة لأخرى، حيث أن كل دولة تعتمد تعريفا خاصا بها يواكب مستوى تطورها الاقتصادي، الاجتماعي والتكنولوجي.

إضافة إلى تنوع الأنشطة الاقتصادية، حيث أن تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الناشطة في قطاع الفلاحة والزراعة مثلا يختلف عن تعريف تلك الناشطة في قطاع الصناعة أو الخدمات، نظرا لاختلاف حاجات ومتطلبات كل قطاع عن الآخر من حيث العمالة، رأس المال والقدرات التنظيمية.

1-2- عوامل تقنية

يتلخص العامل التقني في مستوى الاندماج بين المؤسسات، حيث في حالة تكون هذه الأخيرة أكثر اندماجا فإن هذا يؤدي إلى توحيد عملية الإنتاج وتركزها في مصنع واحد، وبالتالي يتجه حجم المؤسسات إلى الكبر، بينما عندما تكون العملية الإنتاجية مجزأة أو موزعة إلى عدد كبير من

2-2- المعايير النوعية

إضافة إلى المعايير الكمية المستخدمة في تحديد حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإنه تم اعتماد مجموعة من المعايير النوعية، وهي معيار الاستقلالية في الإدارة، بساطة الهيكل التنظيمي والأساليب الإنتاجية المستعملة في المؤسسة.⁽⁷⁾

3- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن عرض أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للدولة من خلال النقاط الآتية:⁽⁸⁾

- تعتبر النواة الأولى التي تمحورت حولها غالبية الصناعات الكبرى.

- تمتاز بسهولة التأسيس وصغر حجم الاستثمار المطلوب مما يجعلها وعاء جيداً لجذب مدخرات صغار المستثمرين.

- تساهم في توزيع الدخل وتحقيق تنمية مكانية متوازنة وذلك من خلال انتشارها الجغرافي، وبفضل مرونة أسس توظيفها، ولعدم حاجتها لمتطلبات بنية تحتية معقدة.

- تعمل على امتصاص البطالة من خلال اعتمادها على تكثيف عنصر العمل.

- تمثل القاعدة الأساسية لنشوء قطاع خاص قوي وقادر على خوض غمار الاستثمار والإنتاج وتطوير الحياة الاقتصادية.

- تعتبر مصدراً للتجديد والتطوير والابتكار، وتساهم في خلق كوادر إدارية وافية بإمكانها قيادة المؤسسات الكبيرة.

- تساهم بقدر كبير في زيادة الناتج والدخل الوطنيين وبالتالي زيادة رفاهية أفراد المجتمع.

- تساعد المؤسسات الكبيرة في بعض الأنشطة التسويقية والتوزيع والصيانة وصناعة قطع الغيار الأمر الذي يمكن المؤسسات الكبيرة من التركيز على الأنشطة الرئيسية ما يؤدي إلى تخفيض تكلفة تسويق منتجاتها.

- تنتج سلع وخدمات لا تستطيع أو تقبل المؤسسات الكبيرة على إنتاجها لاعتبارات اقتصادية.

4- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تكن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قدرة هذا القطاع على الإسهام الفعال في عملية التنمية وتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، والتي من أهمها:

- مساهمتها الكبيرة في توفير مناصب الشغل حيث أنها تشغل نحو 61% من عمل القطاع الخاص في فرنسا⁽⁹⁾ كما أنها تؤمن ما بين 60 و70% من الوظائف الجديدة في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية).

- تساهم في تحقيق التطور والتنمية الاقتصادية إذ أنها تساهم في الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال في ما يفوق 43% من حجم الناتج المحلي الإجمالي.⁽¹⁰⁾

- قدرتها كبيرة على مقاومة الاضطرابات الاقتصادية من خلال تكيفها السهل مع مختلف الظروف (حالة الركود أو لانتعاش الاقتصادي).

- تكوين الإطارات المحلية، وتنوع الصناعات وتحقيق التنمية المحلية المتوازنة، إضافة لتقديم خدمات ومنتجات جديدة وابتكارية.⁽¹¹⁾

- تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً هاماً في تعبئة الموارد المالية الخاصة والكفاءات المحلية، وزيادة الادخار وتوجيه نحو المجالات الاستثمارية بدلاً من تجميده وإخراجه من الدورة الاقتصادية في شكل أكتناز.⁽¹²⁾

- تؤدي دوراً اجتماعياً مهماً من خلال تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع، إشباع الحاجات وتحقيق طموحات وتطلعات الأفراد، إضافة إلى تحقيق نوع من العدالة في توزيع الدخل المتاحة.

5- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن إيجازها في الآتي:⁽¹³⁾

- انخفاض حجم رأس المال اللازم لإنشائها وذلك في ظل تدني حجم المدخرات لملاك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- الاعتماد على الموارد الأولية المحلية، مما يساهم في خفض تكلفة الإنتاج.

- تدني قدراتها الذاتية على التطور والتوسع نظراً لإهمال جوانب البحث والتطوير وعدم الاقتناع بأهميتها وضرورتها على مستوى المؤسسة.

- الارتقاء بمستوى الادخار والاستثمار على اعتبار أنها تعد مصدراً جيداً للادخارات الخاصة وتعبئة رؤوس الأموال.

- تعتبر كصناعات مكملة للصناعات الكبيرة وكذلك مغذية لها.

- تتميز المؤسسات الصغيرة بعدم تعقيد التكنولوجيا المستخدمة بها وبساطة العمل فيها، إضافة إلى افتقارها في الغالب إلى هيكل إدارية وتنظيمية واضحة.

- المرونة والقدرة على الانتشار نظرا لقدرتها على التكيف مع مختلف ظروف البيئة التي تنشط فيها، إضافة إلى سهولة دخولها وخروجها من السوق نظرا لعدم كثافة عنصر رأس المال وعدم تخصصه في الغالب.

- سهولة وحرية الدخول والخروج من السوق لنقص نسبة الأصول الثابتة إلى الأصول الكلية في أغلب الأحيان، وزيادة نسبة رأس المال إلى مجموع الخصوم وحقوق أصحاب المشروع.⁽¹⁴⁾

ثانيا: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتونس

سيتم من خلال هذه النقطة عرض تعريف كل من الجزائر وتونس للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا تطورها في السنوات الأخيرة.

1- تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق المشرع الجزائري، مما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات التي:⁽¹⁶⁾

- تشغل من 1 إلى 250 شخصا.
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مليار دینار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500) مليون دینار.
- تستوفي معايير الاستقلالية.

كما قام المشرع الجزائري بالفصل بين المؤسسات المتوسطة، الصغيرة والمصغرة فيما يخص عدد العمال ورقم الأعمال السنوي كالآتي:

1-1- المؤسسة المتوسطة

تعرف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 شخصا ويكون رقم أعمالها ما بين 200 مليون و2 مليار دینار جزائري، أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100 و500 مليون دینار.⁽¹⁷⁾

1-2- المؤسسة الصغيرة

تعرف المؤسسة المصغرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دینار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دینار.⁽¹⁷⁾

1-3- المؤسسة المصغرة

تعرف المؤسسة المصغرة بأنها تلك التي تشغل من عامل إلى تسعة عمال وتحقق رقم أعمال أقل من عشرين مليون دینار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 ملايين دینار.⁽¹⁸⁾

2- تعريف تونس للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتمد المشرع التونسي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معيار حجم الأصول الصافية وكذا عدد العمال المشغلين من طرف المؤسسة، إذ يعتبر أي مؤسسة على أنها صغيرة ومتوسطة إذا كانت:⁽¹⁹⁾

- قيمة الأصول الثابتة الصافية للمؤسسة لا تتعدى الأربعة (04) ملايين دینار تونسي.

- ولا يتعدى عدد عمالها الثلاثمائة (300) عامل.

3- تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتونس

سيتم من خلال هذا العنصر عرض تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من الجزائر وتونس، وكذا أهم الأرقام المعبرة عن تطور هذا القطاع في البلدين.

3-1- تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدين

يمكن توضيح تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من الجزائر وتونس خلال الفترة 2000-2014 من خلال الجدول أدناه:

الجدول رقم (01): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتونس خلال الفترة 2006-2013

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الجزائر	376 767	473 592	519 526	587 494	619 072	659 309	711 832	747 934
تونس	503 534	519 546	541 597	567 883	596 771	601 413	625 298	653 745

Source : Synthèse effectuée à partir des bulletins d'information statistique de la PME N° 14-23, direction générale de veille stratégique, des études économiques et de statistiques, Ministère de l'industrie, de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement (ministère des PME et industrie artisanat).

والمتموسطة،..لإلخ) وهذا إيماناً منها بقدرة هذا القطاع على الرقي بالاقتصاد الوطني من خلال استحداث مناصب شغل، توفير مستلزمات وحاجيات مختلف أفراد المجتمع وتنوع الاقتصاد الوطني.

رغم الارتفاع المستمر في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية والتونسية، إلا أن عددها يبقى محدود جداً إذا ما قورن مع ما حققته الاقتصاديات العالمية الكبرى وحتى تلك السائرة في طريق النمو، حيث بلغ عدد هذه المؤسسات في فرنسا ما مقداره 3 144 065 مؤسسة،⁽²⁰⁾ 5 367 699 مؤسسة في اليابان،⁽²¹⁾ 5 930 132 مؤسسة في الولايات المتحدة الأمريكية،⁽²²⁾ 4 895 000 مؤسسة في بريطانيا.⁽²³⁾

ومن هنا، وجب البحث أكثر في سبل ترقية ودعم هذه المؤسسات في البلدين، وبالأخص نشر الوعي وتحفيز المبادرات الفردية على تجسيد أعمالهم الفردية.

3-2- مجال نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية والتونسية

ترتكز مختلف الأنشطة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية والتونسية بنسبة كبيرة في قطاع الخدمات والتجارة، ويمكن توزيعها كالاتي:

إحصائيات تونس، إحصائيات من الفهرس الوطني للمؤسسات، 2014، ص: 16. <http://www.ins.nat.tn> تاريخ المشاهدة: 05-09-2015.

من خلال الجدول أعلاه، يمكن التمييز ما بين مرحلتين: - المرحلة الأولى قبل سنة 2008، حيث كان عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التونسية أكبر من نظيرتها في الجزائر، وهذا رغم الفارق الكبير في الإمكانيات ما بين البلدين، خاصة من حيث المساحة، عدد السكان، الموارد الأولية المتاحة وتوفر عديد الهيئات المختصة في إطلاق ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- المرحلة الثانية بدء من سنة 2009، حيث أصبح عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أكبر من نظيرتها في تونس، رغم أن الفارق ظل بسيطاً، ولم يتعد في أحسن الأحوال 94 189 مؤسسة سنة 2013. ويمكن إرجاع هذا التحسن في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية إلى الاهتمام والرعاية الذي باتت توليه الدولة الجزائرية لهذا القطاع من خلال تفعيل سبل وقنوات الدعم التي تم استحداثها والموجهة لمرافقة هذا القطاع وتطويره (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة

الجدول رقم (02): مجال نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التونسية خلال سنة 2013

عدد المؤسسات		التطاع
العدد	النسبة %	
2 915	0,45	الفلاحة والصيد

الصناعة	76 365	11,67
البناء	32 458	4,96
الخدمات	513 544	78,46
الأنشطة الأخرى	29 242	4,47
المجموع	654 524	100

المصدر: إحصائيات تونس، إحصائيات من الفهرس الوطني للمؤسسات، 2014، ص: 16. <http://www.ins.nat.tn>. تاريخ المشاهدة: 06-09-2015

الجدول رقم (03): مجال نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية خلال سنة 2013

التقطاع	عدد المؤسسات*	
	العدد	النسبة %
الفلاحة	4 458	1,01
المحروقات، الطاقة، المناجم والخدمات الملحقة	2 217	0,50
البناء والأشغال العمومية	147 005	33,26
الصناعات التحويلية	70 840	16,03
الخدمات	217 444	49,20
المجموع	441 964	100,00

Source : Bulletins d'information statistique de la PME N° 23, direction générale de veille stratégique, des études économiques et de statistiques, Ministère de l'industrie, de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement, Novembre 2013, P : 15.

كما أن أغلب هذه المؤسسات عبارة عن مؤسسات مصغرة لا يتجاوز عدد عمالها في الغالب 10 عمال بنسبة قاربت 98 % في الجزائر وتفوق 95 % في تونس.

أما بالنسبة للقطاعات الأخرى، فيوجد بعض التوازن في توزيع عدد المؤسسات بين الجزائر وتونس خاصة في قطاع الفلاحة بنسبة 1,01 % في الجزائر و0,45 % في تونس، قطاع الصناعة بنسبة 16,03 % في الجزائر و11,67 % في تونس. أما بالنسبة لقطاع البناء والأشغال العمومية، فيلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أكبر منه بكثير في تونس، حيث قدرت نسبتها بما حوالى 33,26 % في الجزائر، و4,26 % فقط في تونس.

*: تم احتساب فقط المؤسسات ذات الطبيعة المعنوية دون الأشخاص الطبيعيين والأنشطة الحرفية.

يلاحظ من خلال الجدولين أعلاه، أن أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتونس تشتغل في مجال الخدمات بمختلف أشكالها (النقل والتخزين، الإيواء والإطعام، التعليم والصحة، الخدمات المالية والعقارية... إلخ)، حيث مثلت ما نسبته 49,2 % من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، و78,46 % في تونس. ويرجع هذا التوجه عموماً للاستثمار في قطاع الخدمات إلى قلة الموارد التي يتطلبها هذا القطاع، والذي يتناسب وإمكانات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعروفة بقلة عدد عمالها وصغر رأس مالها،

ثالثا: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في الجزائر وتونس

تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، خاصة مع تزايد الدعم المقدم لها، وتعدد قنوات ترقيةها ومرافقتها خلال مختلف مراحل تأسيسها ونشاطها، إضافة إلى التوجه المستمر نحو اقتصاد السوق، وما يفرضه من ضرورة وجود مؤسسات تنافسية من شأنها ترقية الاقتصاد الوطني ودعم تنوعه هروبا من التبعية لقطاع المحروقات.

وعليه، يخصص هذا الجزء من الدراسة لتحديد دور هذه المؤسسات في الحياة الاقتصادية لكل من الجزائر وتونس كالاتي:

الجدول رقم (04): تطور عدد العمال حسب نوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نوع المؤسسة	السداسي الأول 2012		السداسي الأول 2013		نسبة النمو
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
مجموع المؤسسات الخاصة	1 728 046	97,27%	1 869 363	97,59%	8,18%
الأجراء	1 041 221	58,61%	1 121 976	58,57%	7,76%
رب العمل	825 686	38,66%	747 387	39,02%	8,82%
المؤسسات العامة	48 415	2,73%	46 132	2,41%	-4,72%
مجموع العمال	1 776 461	100	1 915 495	100	7,83%

Source : Bulletins d'information statistique de la PME N° 23, direction générale de veille stratégique, des études économiques et de statistiques, Ministère de l'industrie, de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement, Novembre 2013, P : 13.

أرباب العمل)، مسجلا ارتفاعا بنسبة 8,18% مقارنة مع نهاية السداسي الأول لسنة 2012. في حين لم يتعدى عدد العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية 46 132 عاملا، بنسبة لا تتعدى 2,41% من مجموع عمال هذه المؤسسات، ومسجلة انخفاضا بنسبة 4,72% ما بين 2012 و2013.

بلغ حجم اليد العاملة المشغلة في الجزائر حسب تعريف المكتب الدولي للعمل مع نهاية شهر سبتمبر من سنة 2013 ما يعادل 10 788 000 عاملا،⁽²⁴⁾ وبذلك تساهم المؤسسات

يتضح من خلال الجدول أعلاه نمو العدد الإجمالي للعمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية (العامة والخاصة) قافزا من 1 776 461 عاملا مع نهاية السداسي الأول من سنة 2012 إلى ما يعادل 1 915 495 عاملا مع نهاية نفس الفترة من سنة 2013، مسجلا بذلك ارتفاعا محسوسا قدر بنسبة 7,83%.

كذلك، يمكن ملاحظة أن أغلب العمال في هذه المؤسسات تابعة للقطاع الخاص بما يعادل 1 869 363 عاملا (بما فيهم

الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في توظيف ما نسبته 17,76 % من إجمالي اليد العاملة المشتغلة. تبلغ مساهمة القطاع الخاص في مجال التشغيل ما نسبته 58,8 % من إجمالي اليد العاملة المشتغلة مع نهاية شهر سبتمبر من سنة 2013،⁽²⁵⁾ أي ما يعادل 6 343 344 عاملا، ما يرفع مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية الخاصة إلى 29,47 % من إجمالي اليد العاملة المشتغلة في القطاع الخاص بواقع 1 869 363 عاملا.

بالرغم من النتائج المحققة، إلا أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في مجال التشغيل لا تزال محدودة وغير كافية مقارنة مع الاقتصاديات العالمية (69,91 % في فرنسا، 62,7 % في اليابان، 50 % في الولايات المتحدة الأمريكية، 59 % في بريطانيا) ويرجع ذلك أساسا إلى قلة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، إضافة إلى كون أغلبها عبارة عن مؤسسات مصغرة توظف عدد جد محدود من العمال.

2- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى القيمة المضافة والناجح الداخلي الخام يساهم القطاع الخاص بشكل عام، وبخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة له في تكوين ورفع إجمالي القيمة المضافة، والتي تعد من بين أهم المعايير المستعملة في قياس درجة تقدم ونمو مختلف الاقتصاديات العالمية، ويمكن إبراز تطور القيمة المضافة الوطنية، وكذا مساهمة كل من القطاعين العام والخاص من خلال الجدول أدناه.

الجدول رقم (05): تطور القيمة المضافة خلال الفترة 2009-2014 (مليار دج)

2014		2013		2012		2011		2010		2009		
%	القيمة المضافة											
40,5	5 368,2	43,4	5 573,6	48,5	6 058,0	51,7	5 873,2	48,8	4 714,6	45,4	3 659,6	القطاع العام
59,5	7 883,1	56,6	7 276,8	51,5	6 425,0	48,3	5 482,7	51,2	4 942,2	54,6	4 395,4	القطاع الخاص
100	13 251,3	100	12 850,4	100	12 483,0	100	11 355,9	100	9 656,8	100	8 055,0	المجموع

Source : Office National des Statistiques, Les comptes économiques de 2000 à 2014, N° 709, P p: 12- 26.

القطاع الخاص بصفة عامة بما فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في تكوين القيمة المضافة، إذ عرفت ارتفاعا

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه النمو المستمر في القيمة المضافة الإجمالية للبلد، ما يعكس الحركة الاقتصادية التي باتت تعرفها الجزائر في السنوات الأخيرة، كما يلاحظ كذلك مدى مساهمة

القيمة المضافة خارج المحروقات كما هو موضح من خلال الجدول أدناه:

مستمرًا إلى غاية سنة 2014 أين بلغت نسبة 59,5 % من إجمالي القيمة المضافة، أي ما يعادل 7 883,1 مليار دج. يساهم قطاع المحروقات بنسبة كبيرة في القيمة المضافة للقطاع العام، وهو ما يعزز من مساهمة القطاع الخاص في

الجدول رقم (06): تطور القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات في الفترة 2009-2014 (مليار دج)

2014		2013		2012		2011		2010		2009		
%	القيمة المضافة											
14,6	1 253,5	13,6	1 073,1	14,7	1 022,3	15,4	941,1	15,8	862,8	16,4	812,3	القطاع العام
85,4	7 340,0	86,4	6 809,4	85,3	5 924,4	84,6	5 172,3	84,2	4 613,7	83,6	4 133,6	القطاع الخاص
100	8 593,5	100	7 882,5	100	6 946,7	100	6 113,4	100	5 476,4	100	4 945,9	الجميع

Source : Office National des Statistiques, Les comptes économiques de 2000 à 2014, N° 709, P : 18.

التي تمثلها في الاقتصاد الوطني، إذ تبلغ ما مقداره 4 657,8 مليار دج في نفس السنة، أي ما يعادل 35,14 % من إجمالي القيمة المضافة.

نفس الأمر ينطبق على الناتج الداخلي الخام، إذ أن القطاع الخاص يساهم بنسبة كبيرة في تكوينه، بلغت حدود 60 % سنة 2014 من إجمالي 17 205 106,3 مليون دج، لترتفع هذه النسبة إلى ما يقارب 80,4 % من إجمالي الناتج الوطني الخام.

3- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد الوطني

تسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في تنويع الاقتصاد الوطني والخروج به من حلقة التبعية لقطاع

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه، ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الخاص في مجموع القيمة المضافة بعد حذف مساهمة قطاع المحروقات، إذ بلغت أقصى حدودها سنة 2013 بنسبة مساهمة فافت 86,4 %، أي ما يعادل 6 809,4 مليار دج من أصل 7 882,5 مليار دج، وهو ما يعكس الدور الكبير الذي بلت يلعبه القطاع الخاص في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والرقى بالاقتصاد الوطني.

ما يمكن ملاحظته كذلك من خلال الجدول أعلاه هو قيمة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري ككل، إذ انخفضت مساهمة القطاع العام سنة 2014 بعد حذف المحروقات من 40,5 % إلى ما يقارب 14,6 %، وهذا راجع إلى القيمة الكبيرة

إضافة إلى أنها تنشئ ما يفوق 30 % من إجمالي القيمة المضافة للاقتصاد التونسي، أما من حيث مساهمتها على مستوى رقم الأعمال فهي تتخطى نسبة 40 % من إجمالي رقم الأعمال للاقتصاد التونسي.⁽²⁷⁾

إضافة إلى ما سبق، تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التونسية من أهم آليات امتصاص اليد العاملة وبالتالي التخفيف من حدة البطالة، إذ أنها تسهم على سبيل المثال بنسبة 20,5 % من اليد العاملة الناشطة في قطاع الصناعة، أما قطاع الفلاحة والصيد البحري فيسهم كذلك في توظيف ما نسبته 22 % من اليد العاملة التونسية، إضافة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التونسية تسهم في خلق مناصب شغل جديدة بنسبة تتراوح ما بين 40 و 50 %.⁽²⁸⁾

الخاتمة

لقد تم من خلال هذه الورقة البحثية استعراض لأهم المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تحديد المعايير المستعملة في تعريفها، دورها وأهميتها في الحياة الاقتصادية لمختلف الدول وكذا خصائصها التي تميزها عن غيرها من أنواع المؤسسات الأخرى.

كما تم كذلك عرض لتطور هذا القطاع في كل من الجزائر وتونس، من خلال تطور عددها في السنوات الأخيرة، وأهم الأنشطة الممارسة من طرفها، وكذا مساهمتها الاقتصادية من خلال رفع القيمة المضافة للاقتصاد الوطني وتحقيق معدلات النمو، التخفيف من حدة البطالة وتحسين الوضعية الخارجية للبلد، ومساهمتها في تنوع الاقتصاد الوطني.

ومن خلال ما سبق، أمكن الخلاص إلى النتائج الرئيسية الآتية:

- تعتمد مختلف الدول والمنظمات على مجموعة من المعايير عند تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي من أكثرها استعمالا عدد العمال في المؤسسة، رقم الأعمال السنوي وكذا مجموع الأصول في المؤسسة، إضافة إلى بعض المعايير النوعية المتعلقة أساسا بطبيعة الملكية في المؤسسة (الاستقلالية في التسيير).

- تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا أساسيا في الاقتصاديات الحديثة لمختلف الدول وخاصة تلك المتقدمة منها، حيث إنها تساهم بقدر كبير جدا في إحداث مناصب شغل

المحروقات، من خلال نشاطها في قطاعات متعددة، الأمر الذي يسهم في توفير مختلف متطلبات أفراد المجتمع من السلع والخدمات ما يعكس بالإيجاب على الوضعية الاقتصادية الوطنية وخاصة التوازنات الخارجية للدولة (الميزان التجاري وميزان المدفوعات)، من خلال تدنية حجم الواردات وزيادة الصادرات.

وفي هذا الصدد، بلغ حجم صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في سنة 2008 سقفا 1 893 مليون دولار، مسجلا بذلك ارتفاعا قدر بنسبة 42,18 % مقارنة مع سنة 2007، أين قدر حجم صادراتها بمبلغ لا يتعدى 1 332 مليون دولار، أي ما نسبته 2,21 % من إجمالي الصادرات الجزائرية.⁽²⁶⁾

ارتفع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في السنوات الأخيرة، وارتفعت معه نسبة تركيزها، إذ يساوي هذا المعدل مع نهاية السداسي الأول من سنة 2013 ما مقداره 22 مؤسسة لكل ألف (1000) نسمة في حالة الأخذ بعين الاعتبار كل أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وينخفض هذا المعدل إلى ما يقارب 13 مؤسسة لكل ألف نسمة في حالة الأخذ بعين الاعتبار المؤسسات ذات الطبيعة المعنوية فقط (سجل أعلى معدل بولاية تيبازة بواقع 30,64 مؤسسة لكل ألف نسمة، وأدنى معدل بولاية الجلفة بتمثيل يقدر بحوالي 6,27 مؤسسة لكل ألف نسمة).

كما تسهم كذلك في تحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة، إذ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية موزعة على كافة التراب الوطني وحسب الكثافة السكانية لكل منطقة، إذ تتجمع في منطقة الشمال بنسبته 59,38 % من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 30,54 % في الهضاب العليا و 10,09 % في الجنوب.

2- المساهمة الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التونسية

تسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التونسية في تنشيط الاقتصاد الوطني نظرا لعددها المعبر، إذ أنها تمثل ما يفوق 99 % من إجمالي المؤسسات التونسية، وهذا من خلال مساهمتها الكبيرة على مستوى مختلف الجوامع الاقتصادية للدولة، إذ أنها تساهم بما يزيد عن 20 % من الناتج الداخلي الخام التونسي،

(2) مظهر محسن منصور الغالي، إدارة وإستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص: 24.

(3) راجح خوني ورقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2008، ص: 18.

(4) هيا جميل بشارات، التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص 24.

(5) أحمد عارف العساف وآخرون، الأصول العلمية والعملية لإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012، ص 18.

(6) ليث عبد الله القهيوي وبلال محمود الوادي، المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012، ص ص: 17-18.

(7) هيا جميل بشارات، مرجع سبق ذكره، ص 29.

(8) ليث عبد الله القهيوي وبلال محمود الوادي، مرجع سبق ذكره، الأردن، 2012، ص ص: 28-29.

(9) Nadine LEVRATTO, Les PME: définition, rôle économiques et politiques publiques, De boeck, Bruxelles, Belgique, 1er édition, 2009, P : 85.

(10) مشري محمد الناصر، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة -دراسة الإستراتيجية الوطنية لتزقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إستراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010-2011، ص: 22.

(11) محمد صالح الخناوي ومحمد فريد الصحن، مقدمة في المال والأعمال، الدار الجامعية، مصر، 1999، ص: 63.

(12) مرزوقي نوال، معوقات حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على شهادة الايوز 9000 و14000 -دراسة ميدانية لبعض المؤسسات-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010-2011، ص: 27.

(13) ليث عبد الله القهيوي وبلال محمود الوادي، مرجع سبق ذكره، 2012، ص ص: 32-33.

(14) لخلف عثمان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتهيئتها دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة

والتقليل من حدة البطالة، كما أنها تساهم في زيادة الناتج الوطني ورفع القدرة الإنتاجية للاقتصاد، وتوزيع الصناعات عبر مختلف التراب الوطني ما من شأنه أن يساهم في تحقيق تنمية متوازنة.

- ما يزال عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من الجزائر وتونس قليلا وضعيفا، ما يقلل من حجم مساهمته في التنمية الاقتصادية، وهذا مقارنة مع بقية الدول المتطورة والسائرة في طريق النمو. وخاصة بالنسبة للجزائر، نظرا للإمكانيات والموارد الكبيرة التي تتمتع بها، شساعة مساحتها وعدد سكانها.

- مازال الدور الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من الجزائر وتونس محدودا ولا يستجيب للتطلعات، نظرا لقلّة عدد هذه المؤسسات مقارنة مع الاقتصاديات العالمية من جهة، ومن جهة أخرى للصعوبات التي تواجهها من تاريخ إنشائها وخلال مختلف مراحل نشاطها.

ومن خلال ما سبق، وجب إعطاء الأولوية لهذا القطاع، خاصة للدور الكبير الذي أصبح يقوم به على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وهذا من خلال تفعيل كل الآليات والهيئات الداعمة له والتي تم استحداثها لهذا الغرض، والتي من أهمها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية للتأمين عن البطالة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كما يجب تشجيع روح المقاولانية بين مختلف الفئات وخاصة الشبابية منهم، وتشجيعهم على تجسيد مشاريعهم وأفكارهم المبدعة، وهذا من خلال تذليل الصعوبات أمامهم، وتوفير التمويل اللازم لانطلاق مشاريعهم، كون التمويل يعد من أهم العقبات التي تواجه هذا النوع من المؤسسات.

كروش نور الدين

الهوامش والإحالات

1)- Olivier Torrès, Pour une approche contingente de la spécificité de la PME, Revue internationale P.M.E., vol. 10, n° 2, 1997, P : 11.

- / download/ 2014hakusho_eng.pdf, date Consulted: 05/08/2015.
- 22)- <http://www.census.gov/epcd/susb/2008/us/US--.HTM>, date consulted : 20/08/2015.
- 23)- Business Population Estimates 2013, Department of business innovation and skills, Business population estimates for the UK and regions 2013, 2013, P : 5, voir : https://www.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/377934/bpe_2014_statistical_release.pdf, Consulté le : 26/08/2015.
- 24)- Office National des Statistiques, Activité, Emploi et Chômage au 4eme trimestre 2013, N° 653, P : 18.
- 25)- Office National des Statistiques, Op-Cit, P : 18.
- 26)- نجمة عباس، واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل سياسة التجديد والإبداع -دراسة حالة المؤسسات الفتية المبدعة في ولاية باتنة-، رسالة دكتوراه علوم، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم لاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2010-2011، ص: 168.
- 27)- Moustapha Kassé, Apport des PME dans le développement économique, papier présenté au Union des Entreprises pour l'Emergence du Sénégal -UDEES, Chambre de Commerce Dakar 29 mai 2012, P : 08.
- 28)- Idem, P : 08.
- في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2003-2004، ص: 29.
- 15)- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77 الصادر بتاريخ 15-12-2001، المادة رقم 4 من القانون رقم 18-01 الصادر في 12-12-2001 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ص: 5-6.
- 16)- المادة رقم 5 من القانون رقم 18-01 الصادر في 12-12-2001 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ص: 6.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77 الصادر بتاريخ 15-12-2001.
- 17)- نفس المرجع أعلاه، المادة رقم 6، ص: 6.
- 18)- نفس المرجع أعلاه، المادة رقم 7، ص: 6.
- 19)- Article 21 bis du décret n°77-608 du 27 juillet 1977, modifié et complété par les textes subséquents et notamment par le décret n°2005-2397 du 31 Août 2005.
- 20)- Institut national de la statistique et études économiques, Les catégories d'entreprise en France : de la micro-entreprise à la grande entreprise, http://www.insee.fr/fr/themes/document.asp?ref_id=if4, consulté le 25/07/2015.
- 21)- Eu White Paper on Small and Medium Enterprises in Japan, 2014, P : 692, Recompiled from MIC, METI, 2012 Economic Census for Business Activity, <http://www.chusho.meti.go.jp/pamflet/hakusyo/H26>